الأمم المتحدة

A/76/213

الجمعية العامة

Distr.: General
23 July 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 18 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التجارة الدولية والتنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشـــرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقريراً عن التجارة الدولية والتنمية أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

* A/76/150.

240821 230821 21-10178 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن التجارة الدولية والتنمية

موجز

أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بشدة على مستويات التجارة العالمية وأنماطها على حد سواء. وسجلت التجارة العالمية انخفاضا في القيمة بنسبة بلغت حوالي 9 في المائة في عام 2020، مع تراجع التجارة في السلع بنحو 6 في المائة وفي الخدمات بنحو 16,5 في المائة. وفي حين تبدو علامات التعافي الاقتصادي واضحة بالفعل، فإن هذه العملية ما برحت، ويرجح أن تظل، متفاوتة بين المناطق.

وهناك خطر أن تتخلف البلدان المنخفضة الدخل في عملية التعافي، لا سيما مع انخفاض معدلات التطعيم في تلك البلدان وبطء التقدم المحرز في التغلب على العقبات التي تعترض توفير "اللقاح للجميع" على مستوى العالم، بالإضافة إلى القيود التي تواجهها في مالياتها العامة. ونتيجة لذلك، ستجد البلدان المنخفضة الدخل اقتصاداتها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، ويصدق ذلك بشكل أكبر على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

ومثلما تشير التوقعات الواردة في التقرير عن موضوع التجارة الدولية والتنمية في عام 2020 (A/75/225)، تبدل الجائحة مسار الكثير من التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرز بالفعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعزيز التجارة العالمية أمر لا غنى عنه للتعافي من هذه الأزمة، ويجب أن يكون التعافي مراعيا للبيئة وشاملا للجميع على حد سواء. بيد أن التدخلات الحكومية لم تقم بعد بتطويع الاقتصادات الوطنية بالكامل لكي تمضي في هذا المسار المكيف نحو النمو الطويل الأمد والتنمية المستدامة، في حين يظل القيام بإصلاح واسع للنظام المتعدد الأطراف أمرا تمس الحاجة إليه.

ويقدَّم هذا التقرير استجابةً لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 203/75.

أولا - اتجاهات التجارة في سياق جائحة كوفيد-19

ألف- التجارة في السلع والخدمات

1 - أحدثت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) اضطراباً شديداً في الاقتصاد العالمي. فقد انكمش إجمالي الناتج المحلي العالمي بنحو 3,3 في المائة في عام 2020، مع انخفاض قيم التجارة الدولية بنحو 9 في المائة (مع تراجع التجارة في السلع بنحو 6 في المائة وفي الخدمات بنحو 16 في المائة). وتعافت التجارة الدولية خلال الأشهر الأخيرة من عام 2020 وانتعشت بقوة أكبر خلال الربع الأول من عام 2021 (انظر الشكل الأول). ومن المتوقع أن يؤدي الدعم السياساتي في الاقتصادات الرئيسية، وتعميم اللقاحات، وتكييف النشاط الاقتصادي مع القيود التخفيفية إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والإسهام في تعافي التجارة طوال عام 2021.

الشكل 1

الاتجاهات في تجارة السلع والخدمات

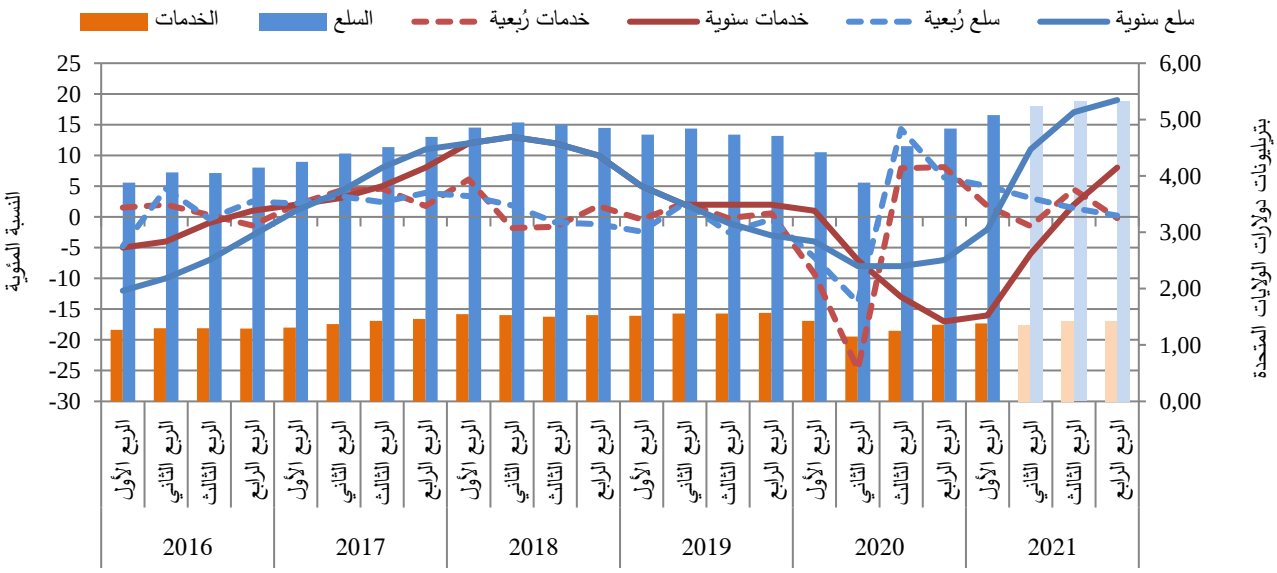

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "Global trade update" (أيار/مايو 2021).

ملاحظة: النمو الرُبعي هو معدل نمو القيم المعدلة موسميا من رُبع إلى آخر. ويشير النمو السنوي إلى الأرباع الأربعة الأخيرة. والأرقام المتعلقة بالرُبع الأول من عام 2021 هي أرقام أولية في حين تمثل الأرقام المتعلقة بالأرباع الثاني والثالث والرابع توقعات.

2 - وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، انخفضت التجارة من البلدان المتقدمة النمو والنامية بنسب كبيرة مماثلة بلغت حوالي 13 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة في عام 2019. وانخفضت صادرات (واردات) البلدان المتقدمة النمو بصورة حدية بدرجة أكبر (أقل) مقارنة بالبلدان النامية. وانخفضت التجارة بين بلدان الجنوب إلى حد مماثل، بنحو 13 في المائة.

3 - وكان التعافي متفاوتا. فباستبعاد اقتصادات شرق آسيا، أظهرت التجارة بين البلدان النامية والتجارة بين بلدان الجنوب انخفاضا كبيرا خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 (انظر الجدول). وعبْر جميع المناطق، تشكل منطقة شرق آسيا بوضوح القيمة الخارجة، مع انخفاض حجم صادراتها بنسبة 4 في المائة

فقط عن مستويات ما قبل الجائحة. وانخفضت الصادرات من سائر المناطق النامية بأكثر من 20 في المائة، باستثناء أمريكا اللاتينية.

التجارة في السلع خلال فترتي الركود والانتعاش مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة

(بالنسبة المئوية)

	فترة الركود (الأرباع الأول والثاني والثالث من عام 2020)		*فترة الانتعاش (الربع الرابع من عام 2020 إلى الربع الأول من عام 2021)*	
	الواردات	*الصادرات*	*الواردات*	*الصادرات*
العالم		13-		6
البلدان المتقدمة النمو	12-	14-	5	4
البلدان النامية	14-	12-	8	10
البلدان النامية، عدا شرق آسيا	21-	21-	–	7-
التجارة بين بلدان الجنوب		12-		9
التجارة بين بلدان الجنوب، عدا شرق آسيا		24-		8-
أفريقيا	19-	22-	1	9-
شرق آسيا	8-	4-	15	23
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	18-	26-	6-	15-
أمريكا اللاتينية	24-	16-	2-	3-
جنوب وغرب آسيا	21-	22-	1	7-

المصدر: حسابات أعدتها أمانة الأونكتاد.

ملاحظة: التغيرات بالنسبة المئوية مقارنة بمتوسطات ما قبل الجائحة في عام 2019. وحسبت معدلات النمو بدولارات الولايات المتحدة، المعدلة موسميا.

4 - وأعقب الركود التجاري انتعاشٌ قوي خلال الربع الأخير من عام 2020 والربع الأول من عام 2021. وفي تلك الفترة، ارتفعت قيمة التجارة العالمية لتزيد بنحو 6 في المائة على مستويات ما قبل الجائحة. وبوجه عام، تعافت تجارة البلدان النامية بصورة أسرع من تعافي تجارة البلدان المتقدمة النمو، بسبب اقتصادات شرق آسيا فقط. وبمجرد استبعاد تلك الاقتصادات، فإن واردات البلدان النامية تبلغ مستويات قريبة من متوسطات ما قبل الجائحة، في حين تظل الصادرات أقل بكثير (بنحو 7 في المائة). ونمت قيمة الصادرات من اقتصادات شرق آسيا بنحو 23 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، ولكن تظل الصادرات لسائر المناطق النامية أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. ويعزى أداء الاقتصادات النامية في شرق آسيا بدرجة كبيرة إلى نجاحها المبكر في التخفيف من حدة آثار الجائحة، مما أتاح لها الانتعاش بسرعة والاستفادة في الوقت نفسه من تزايد الطلب العالمي على المنتجات المتصلة بكوفيد-19 (مثل معدات الوقاية الشخصية ومعدات الاتصالات والمكاتب المنزلية).

5 - وأبرزت الآثار الاقتصادية للجائحة انعدام التجانس في قطاع الخدمات. ففي حين شهدت صادرات بعض الخدمات تراجعاً شديداً، ظلت صادرات خدمات أخرى أقدر على امتصاص الصدمات من تجارة السلع (انظر الشكل الثاني). وفي عام 2020، شملت فئات الخدمات الأكثر تضررا الخدمات المتصلة بالسفر

والنقل والسلع[1]، التي انخفضت صادراتها على الصعيد العالمي بنسب 63 و 19 و 13 في المائة على التوالي. وانخفضت صادرات خدمات السفر بنسبة 70 في المائة في الاقتصادات النامية. وفي المقابل، لم تنخفض الصادرات من فئات الخدمات الأخرى[2] إلا بنسبة 3 في المائة في الاقتصادات المتقدمة النمو وأقل من 1 في المائة في الاقتصادات النامية[3].

الشكل الثاني

تطور الصادرات، 2010-2020

(المؤشر، 2010 = 100)

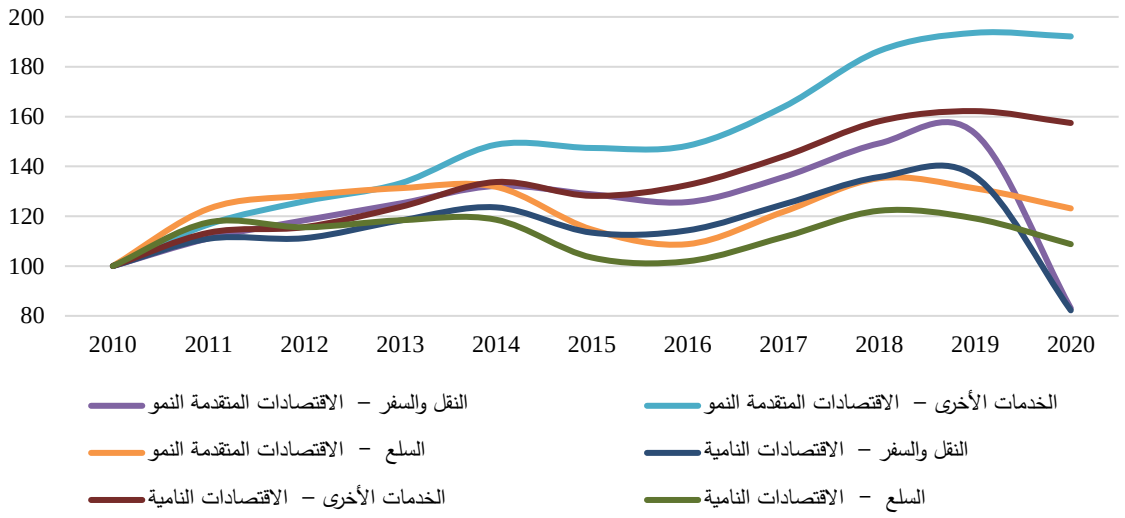

المصدر: إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

ملاحظة: تشمل فئة "النقل والسفر" أيضا الخدمات المتعلقة بالسلع. وسلسلة الخدمات هي تقديرات سنوية أولية تستند إلى الأرقام المتعلقة بالأرباع.

6 - وداخل فئة تلك الخدمات الأقدر على امتصاص الصدمات، تضطلع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور ملحوظ. وقبل تفشي الجائحة، كانت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد على مجموع صادرات الخدمات، بمتوسط بلغ 7 في المائة سنويا[4]. وأدت الجائحة إلى تقوية هذا الاتجاه حيث استخدمت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كثير من الأحيان لتوفير بدائل عن التنقل الذي بات مقيدا. وزادت مبيعات التجزئة عبر الإنترنت من 16 إلى 19 في المائة من مجموع مبيعات التجزئة[5].

(1) تشمل الخدمات المتصلة بالسلع خدمات التصنيع على المدخلات المادية المملوكة لآخرين وخدمات الصيانة والإصلاح (انظر إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat)، الخدمات (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة): التجارة والنمو حسب فئات الخدمات الرئيسية: على أساس رُبعي).

(2) تشمل هذه الفئات: التشييد، والخدمات المالية، ورسوم الملكية الفكرية، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحواسيب والمعلومات، والخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية.

(3) انظر إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

(4) انظر إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

(5) UNCTAD, "Estimates of global e-commerce 2019 and preliminary assessment of COVID-19 impact on online retail 2020", UNCTAD Technical Notes on ICT for Development, No. 18.

باء - السلع الأساسية

7 - في أيار/مايو 2020، بدأ مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة في جميع المجموعات في عكس اتجاهه التنازلي الذي اتسمت به الأشهر الخمسة السابقة، ليبلغ 131,9 نقطة في شباط/فبراير 2021 (انظر الشكل الثالث). وشهدت جميع المؤشرات الفرعية لأسعار السلع الأساسية حركة صعودية في تلك الفترة.

الشكل الثالث

مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة، جميع المجموعات

(100 = 2015)

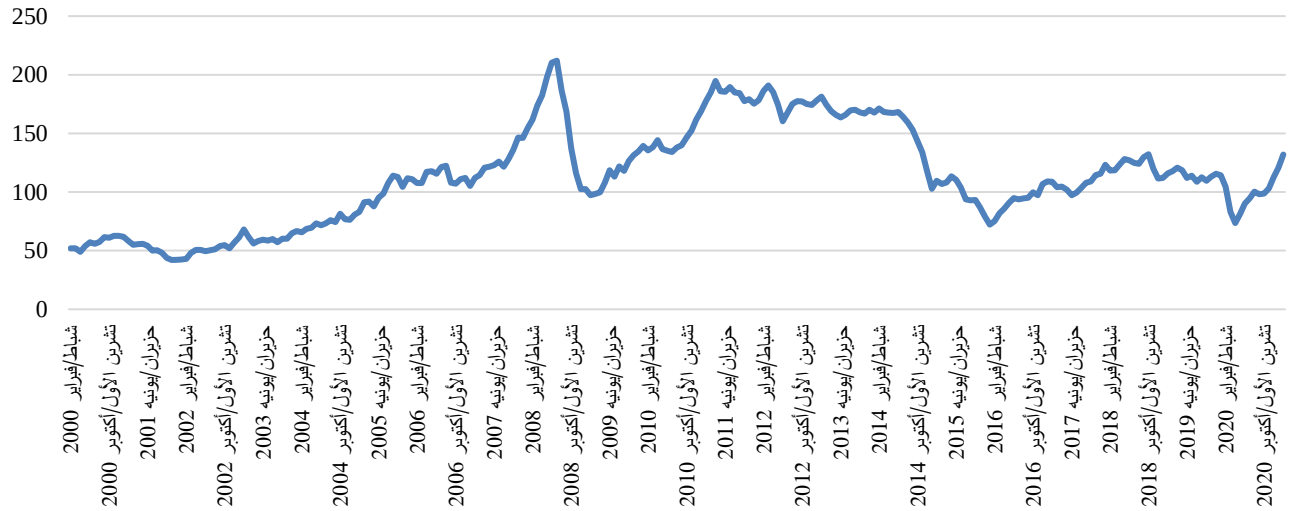

المصدر: حسابات أعدتها أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات مستقاة من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

8 - وارتفعت أسعار السلع الأساسية للذرة والقمح ودقيق فول الصويا والزيت وزيت النخيل، وكذلك أسعار بعض المعادن، بما في ذلك النحاس والنيكل والفضة، إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات عديدة. ويعزى ارتفاع الأسعار الذي لوحظ في كل مجموعات السلع الأساسية إلى عوامل مختلفة، منها تزايد الطلب مع إرخاء القيود المتصلة بالجائحة، وسوء الأحوال الجوية الذي أثر على إنتاج بعض السلع الأساسية الزراعية، وزيادة رسوم الشحن. وعلاوة على ذلك، مع تعافي الاقتصادات وتنفيذ حزم الإنقاذ، بدأ الطلب يتزايد على مجموعة كبيرة من السلع الأساسية، وخاصة من بلدان مثل الصين التي تعافت في وقت أبكر من الاقتصادات الكبيرة الأخرى. ومن ثم، شهدت أسعار السلع الأساسية للمعادن، مثل النحاس وركاز الحديد، المستخدمة في قطاعي التشييد والبنى التحتية، تعافيا قويا. ويتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع إذا استقر التعافي الاقتصادي من آثار الجائحة.

جيم - تيسير النقل والتجارة

9 - مع انتعاش التدفقات التجارية بسرعة فاقت التوقعات في الربع الثالث من عام 2020، أدى تزايد الطلب إلى جانب تباطؤ النمو في إمدادات طاقة حمولة البضائع، بما في ذلك في النقل البحري والجوي، إلى

احتكاكات عبر سلسلة الإمداد اقترن بانخفاض في موثوقية الخدمات وزيادة في تكاليف الشحن. وفي الوقت نفسه، استفادت ناقلات الحاويات في المحيطات من صعوبة الأوضاع السوقية، ويتوقع أن تبلغ ربحية ناقلات الحاويات 35 بليون دولار في عام 2021[6].

10 - واقترنت زيادة الطلب في النصف الثاني من عام 2020 والنصف الأول من عام 2021 باضطرابات في سلسلة الإمداد، منها النقص في طاقة حمولة السفن والمعدات، واختناق الموانئ، وطول فترات الانتظار والتأخير. وأدى انتظار سفن الحاويات في الموانئ المختنقة وانسداد قناة السويس لمدة أسبوع إلى تفاقم التحديات اللوجستية. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى زيادات في أسعار شحن الحاويات يتوقع أن تبلغ نسبتها 23 في المائة في عام 2021 (انظر الشكل الرابع)[7].

الشكل الرابع

الشحن بالحاويات من شنغهاي

(المؤشر، الأسعار الفورية الأسبوعية، 18 كانون الأول/ديسمبر 2009 إلى 21 أيار/مايو 2021، مسارات مختارة)

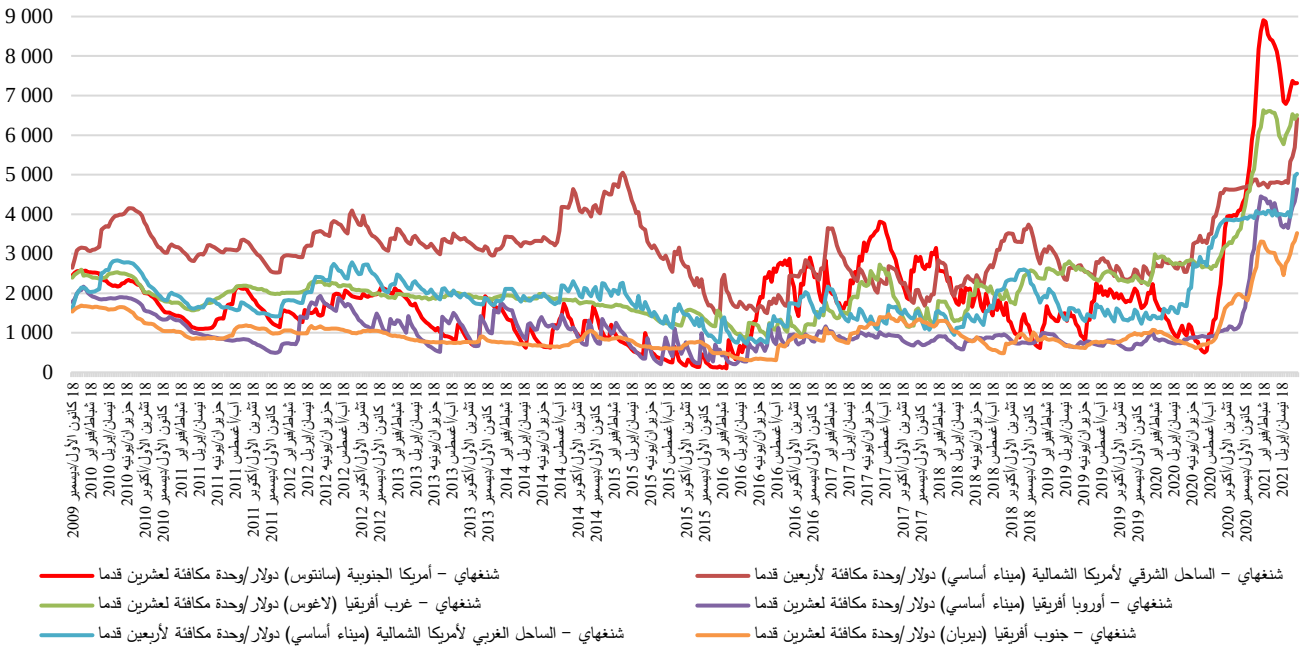

المصدر: الأونكتاد، استنادا إلى بيانات خدمات كلاركسونز للبحوث (Clarksons Research Services).

11 - وأدت القيود والضوابط التي تسببت فيها الجائحة، إلى جانب نقص العمالة الناجم عن المرض أو الحجر الصحي المفروض، إلى تقويض خدمات النقل والجمارك. وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر حالات التأخير، بما في ذلك في إحالة بوالص الشحن، على أداء العقود التجارية ويمكن أن تنشئ مسائل قانونية وأخرى تتعلق بالمسؤولية.

(6) Drewry Maritime Research, Container Trade Forecaster, first quarter, March 2021.

(7) المرجع نفسه.

12 - وفي الوقت نفسه، قيدت أيضاً طاقة الشحن الجوي، المرتبطة بشكل كبير بنقل الركاب، مع تحول التجارة في كثير من الأحيان إلى شحن البضائع "في بطون الطائرات" على متن رحلات جوية تجارية. وعندما انخفضت بشدة حركة الركاب الجوية، تهاوت معها الطاقة المتاحة لنقل الواردات والصادرات في بطون الطائرات.

دال - سلاسل القيمة العالمية

13 - أدت الجائحة إلى تنشيط النقاش حول سلاسل القيمة العالمية والاتجاهات نحو إعادة شبكات الإنتاج إلى موقعها الأصلي أو الاستعانة بشبكات إنتاج خارجية بحدود مجاورة[8]. وعلى الرغم من الصعوبات الأولية، ثبت أن العديد من الاضطرابات الناجمة عن صدمات العرض والطلب مؤقتة. وزادت صادرات المنتجات الطبية بنحو 50 في المائة بين الرُبعين الثاني والثالث من عام 2020، واستمرت الإلكترونيات والآلات في العمل وانتعشت سلاسل القيمة العالمية لصناعة الأغذية[9]. وبوجه عام، أتاحت سلاسل القيمة العالمية للبلدان تلبية الطلب على الإمدادات الأساسية.

14 - وتظل مسألة ما إذا كانت المكاسب التي يمكن جنيُها من الاستعانة بمصادر خارجية بحدود مجاورة تفوق مكاسب الكفاءة التي لا خلاف على تحققها من سلاسل القيمة العالمية موضعَ نقاش واسع النطاق. وفي حين يوفر الاستعانة بمصادر خارجية بحدود مجاورة ميزة زيادة أمن الإمدادات فإنه قد يوفر مرونة أقل في إجراء التعديلات في مواجهة الصدمات.

15 - ويشكل إنتاج وشحن المواد الخام والسلع المصنعة على طول سلاسل القيمة العالمية ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي العالمي ومصدراً لسبل العيش لملايين الأشخاص. وتشير التقديرات إلى أن الاستعانة بمصادر خارجية بحدود مجاورة أو توطين سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي بأكثر من 5 في المائة[10]. ويتسم التعافي من الجائحة بالفعل بالتفاوت[11]. وستؤثر الجهود الرامية إلى إعادة توطين نظم الإنتاج تأثيرا شديدا على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما يجعل من الصعب عليها الوصول إلى سلم تطوير سلاسل القيمة العالمية أو الارتقاء به[12]. ومن المرجح أن يظل الاتجاه نحو تقصير سلاسل الإمداد قيد النظر بهدف زيادة القدرة على الصمود والصلابة في أوقات الأزمات. ويمكن أن تدعم الحكومات مؤسسات العمل التجاري في وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود، وأن تقدم حوافز لتنويع قاعدة الموردين في الاتفاقات التجارية ونظم الاستثمار القائمة.

---

(8) انظر UNCTAD, New UNCTAD report shows reshoring, diversification and regionalization will drive restructuring of global value chains in the coming years.

(9) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "Global value chains: efficiency and risks in the context of COVID-19", OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) series, 2021.

(10) المرجع نفسه.

(11) UNCTAD, "Global trade update", February 2021.

(12) *World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic* (United Nations publication, Sales No. E.20.II.D.23).

ثانيا – السياسة التجارية والنظام التجاري الدولي

ألف – النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات الإقليمية

16 – دهمت جائحة كوفيد-19 النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل كبير دون أن يكون مستعدا لها وتركته بحاجة إلى تعديل عاجل للاستجابة بشكل أفضل للجائحة والمساهمة في إعادة البناء بشكل أفضل. وضرب الأزمة أيضاً في خضم مأزق نظامي أفضت إليه التوترات التجارية المستمرة، التي بدأت في عام 2017. وكشفت هذه التحديات عن أوجه القصور في النظم التجارية القائمة لمعالجة الأزمات الصحية العالمية بفعالية[13]. وثبت أن بعض النظم القائمة لمنظمة التجارة العالمية، مثل القيود المفروضة على الصادرات والاستثناءات العامة، غير كافية لتخفيف التكاليف غير المتناسبة التي تقع على البلدان الضعيفة.

17 – وبرزت كأولوية معالجة النقص العالمي في إمدادات السلع الأساسية، بما في ذلك السلع الطبية ومواد اللقاحات، الناجم عن القيود المفروضة على الصادرات. ومن أجل الحفاظ على مرونة سلاسل الإمداد ومتانتها وسعة تنوعها، اقترح عدد من أعضاء منظمة التجارة العالمية الدعوة إلى اتخاذ إجراءات منسقة للتصدي للتحديات في مجالي التجارة والصحة[14]. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: (أ) إلغاء القيود غير الضرورية القائمة على الصادرات وممارسة ضبط النفس في استحداث قيود جديدة؛ (ب) ضمان أن تكون أية قيود "ضرورية" على الصادرات محددة الهدف وشفافة ومتناسبة ومؤقتة؛ (ج) إيلاء اهتمام خاص لمصالح أقل البلدان نموا التي تعتمد على الواردات؛ (د) ضمان ألا تؤدي التدابير إلى اضطراب في توفير الشحنات الإنسانية من السلع الطبية الأساسية أو عمل مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي في توزيع اللقاحات.

18 – وينبغي عدم التقليل من شأن الدور الذي يضطلع به النظام التجاري المتعدد الأطراف في الحفاظ على التجارة في السلع الأساسية أثناء الجائحة. ويمثل ارتفاع عدد التدابير المتعلقة بتيسير التجارة وكذلك الجهود المبذولة لتبسيط الإجراءات الحدودية دليلا على التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإبقاء سلاسل الإمداد عاملة. والواقع أنه تم العدول عن حوالي من 40 في المائة من القيود المفروضة على الصادرات[15].

19 – بيد أن اتجاهات التصرف بدافع المصلحة الذاتية وحالات عدم توخي الشفافية خلقت عوائق أمام تدفق السلع الأساسية. وعلى سبيل المثال، يقصر عدد الإخطارات التي وردت إلى أمانة منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة بكثير عن العدد الذي جمعته قاعدة بيانات مبادرة الإنذار العالمي في مجال التجارة[16].

---

(13) على سبيل المثال، في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، المادة العشرون.

(14) انظر WTO, "COVID-19 and beyond: trade and health", document JOB/GC/251/Rev.1 of 22 April 2021.

(15) UNCTAD, "COVID-19 and NTMs".

(16) Biswajit Dhar, "Technical regulations in the WTO: the need to improve transparency", *Revitalising Multilateralism: Pragmatic Ideas for the New WTO Director-General*, Simon J. Evenett and Richard Baldwin, eds. (London, Centre for Economic Policy Research, 2020), pp. 275–277.

20 - وكشف استخدام التدابير التجارية المخصوصة عن أوجه القصور في الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة، بما في ذلك عدم كفاية الأحكام المتعلقة بإبقاء القنوات التجارية مفتوحة أثناء حالات الطوارئ الطبية أو فيما يتعلق بالإمدادات الطبية الحيوية. وفي حين اعتمدت بلدان عديدة تدابير أحادية الجانب لإزالة الحواجز التجارية غير الضرورية والتي يمكن تجنبها، فإن الاتفاقات التجارية الإقليمية تتطلب "الوقاية من الجائحة" بإدراج أحكام لزيادة الشفافية وتقاسم المعلومات لتيسير التجارة في حالات الطوارئ وللتقليل إلى أدنى حد من تباين القواعد التنظيمية المتعلقة بالسلع الطبية[17].

21 - وفي مواجهة النقص المستمر والحرج في إمدادات اللقاحات على الصعيد العالمي، أصبحت معالجة القيود المحتملة التي تفرضها حقوق الملكية الفكرية برنامج عمل محوريا في مجال التعاون التجاري المتعدد الأطراف. ويجري في وقت إعداد هذا التقرير استكشاف استخدام أوجه المرونة الواردة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، بما في ذلك الرخص الإلزامية وإصدار منظمة التجارة العالمية إعفاء مؤقتا من بعض الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وذلك حتى يتسنى بناء قدرات التصنيع العالمية والاستفادة منها على أكمل وجه. وكان الاقتراح المتعلق بإصدار منظمة التجارة العالمية الإعفاء المذكور قد قدمته في الأصل جنوب أفريقيا والهند[18] في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفي 5 أيار/مايو، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لذلك الإعفاء، مما أضاف للمفاوضات القائمة على النص زخما تمس الحاجة إليه[19]. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان الاقتراح قد قدمه 62 من أعضاء منظمة التجارة العالمية.

22 - ورأى مؤيدو الإعفاء المقترح أن حقوق الملكية الفكرية تمثل حواجز كبيرة أمام الدخول على المدى المتوسط، لأنها تغطي المكونات والعمليات وبيانات الاختبارات السريرية والمعرفة، وكلها أمور تخضع لموافقة الجهات التنظيمية[20]. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الاستثمارات العامة الكبيرة في البحوث المتعلقة بتطوير لقاح ضد كوفيد-19 وتمشيا مع هدف التنمية المستدامة 3، يعزز المؤيدون الالتزامات الأخلاقية والاقتصادية للتعامل مع اللقاحات باعتبارها منفعة عامة عالمية والسماح بتقاسم التكنولوجيا والمعرفة دون عوائق[21].

(17) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, "Readying regional trade agreements for future crisis and pandemic", 20 January 2021.

(18) WTO, Council for Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, "Waiver from certain provisions of the TRIPS Agreement for the prevention, containment and treatment of COVID-19", document IP/C/W/669 of 2 October 2020.

(19) United States, Office of the United States Trade Representative, "Statement from Ambassador Katherine Tai on the COVID-19 TRIPS waiver", 5 May 2021.

(20) WTO, Council for Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, "Waiver from certain provisions of the TRIPS Agreement for the prevention, containment and treatment of COVID-19: responses to questions", document IP/C/W/672 of 15 January 2021.

(21) انظر، على سبيل المثال، Médecins Sans Frontières, "WTO COVID-19 TRIPS waiver proposal: myths, realities and an opportunity for governments to protect access to lifesaving medical tools in a pandemic", technical brief, 3 December 2020.

23 - وبالتوازي مع الإعفاء المقترح المذكور، يجري استكشاف أوجه المرونة القائمة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فيما يخص الرخص الإلزامية، بما في ذلك بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر لديها قدرات تصنيعية في قطاع المستحضرات الصيدلانية[22]. ولكن تظل هناك عقبات تحول دون استفادة البلدان النامية منها مباشرة. وبالنظر إلى أن مكونات وعمليات إنتاج اللقاحات محمية بحقوق ملكية فكرية مختلفة، فإن التنسيق مع مختلف أصحاب الحقوق للحصول على تراخيص على أساس كل حالة على حدة أو كل منتج على حدة يمثل عملية معقدة وطويلة.

24 - ومع أن الإعفاء المقترح سيكون خطوة أساسية، فإن ما يتعين القيام به على الفور هو تعزيز قدرة البلدان النامية المنخفضة الدخل على استيراد اللقاحات وتوزيعها بكفاءة من أجل تطعيم السكان على وجه السرعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يظل تحسين قدرتها على إنتاج اللقاحات محليا، من خلال شراكات ترخيص بين مطوري اللقاحات ومصنِّعيها تعود بالنفع على كليهما، هو هدف المجتمع الدولي في الأجل المتوسط[23].

باء - أثر جائحة كوفيد-19 على النظام التجاري المتعدد الأطراف

25 - حتى قبل تفشي الجائحة، كان إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف أولوية عالية، إلا أن المسار لم يكن واضحا. وقد أبرزت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة هذه الحاجة، وعززت في الوقت ذاته أبعادا أقوى تتصل بالتنمية والحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف أقدر على امتصاص الصدمات.

26 - ويتيح المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد بعد الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد في تشرين الأول/أكتوبر 2021، فرصة ممتازة لإعادة تأكيد قيمة النظام التجاري المتعدد الأطراف في الجهود العالمية للتصدي للجائحة والجهود الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضل من أجل التنمية المستدامة. وهذا من شأنه أن يدعو إلى إعادة مواءمة معايير وضوابط النظام مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى الخطتين المتعلقتين بالتجارة والصحة، فإن تعزيز الأمن الغذائي وضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية[24] ومعالجة الفجوة الرقمية تبدو هامة بالنسبة للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية وما بعده.

27 - وقد تتصاع الحكومات لإغراء استخدام السياسة التجارية للتعافي بسرعة أكبر من الجائحة، فتلجأ إلى استخدام التعريفات الجمركية والتدابير التجارية غير الجمركية وتقديم الإعانات وغيرها من أشكال الحوافز لتغذية نمو الصناعات المحلية. وينبغي أن يكفل النظام التجاري المتعدد الأطراف أن تكون هذه السياسات

(22) WTO, Council for Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights, "Notification under the amended TRIPS Agreement: notification of need to import pharmaceutical products under the special compulsory licensing system", document IP/N/9/BOL/1 of 11 May 2021.

(23) WTO, General Council, "Enhancing the role of the World Trade Organization in the global effort toward the production and distribution of COVID-19 vaccines and other medical products", document WT/GC/230/Rev.2 of 12 April 2021.

(24) WTO, Negotiating Group on Rules, "Fisheries subsidies draft: consolidated Chair text", document TN/RL/W/276 of 11 May 2021.

مؤقتة الطابع وأن تقيَّم على أســاس ما إذا كانت تفرض قيودا تجارية على الواردات من البلدان المنخفضــة الدخل. وفي حال كونها كذلك، ينبغي إدراج تدابير تخفيفية في السياسات.

28 - ويمكن أن يساعد تيسر الوصول التفضيلي (مثل تيسير استخدام الأفضليات)، وإرخاء قواعد المنشأ، وزيادة المساعدة في تيسير التجارة، على محاباة التجارة الناشئة من البلدان المنخفضة الدخل والتعويض عن بعض الخسائر في القدرة التنافسية. وسيكون استعراض مواقف البلدان في مجال السياسة التجارية تجاه البلدان المنخفضة الدخل، سواء فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية (مثل تصاعد التعريفات الجمركية واستخدام الأفضــليات) أو التدابير غير الجمركية (مثل المعايير الدولية وقواعد المنشــأ) اعتبارا حاســما من اعتبارات الإصلاح.

29 - وعلى المدى الطويل، سيتعين في أي إصلاح للنظام التجاري المتعدد الأطراف مراعاة وضع آليات لضمان أن تكون القيود المفروضة على الصادرات محددة الأهداف وشفافة ومؤقتة وألا تصبح عقبات أمام ضمان الصحة والسلامة. وينبغي زيادة فعالية رصد السياسات التجارية للدول الأعضاء ومراقبتها واستعراضها.

30 - وشددت الجائحة بدرجة أكبر على التحول باتجاه التجارة الإلكترونية، مع انتقال الناس ومؤسسات العمل التجاري إلى الإنترنت للتعامل مع مختلف تدابير الإغلاق الشامل والقيود المفروضة على السفر. وقفزت مبيعات التجزئة عبر الإنترنت كحصة من مجموع مبيعات التجزئة بنسبة 3 نقاط مئوية في عام 2020، من 16 في المائة إلى 19 في المائة[25]. وكشفت الجائحة أيضاً عن الفجوات الكبيرة التي لا تزال تميز العالم من حيث استعداد البلدان للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها. وستكون هناك حاجة إلى سياسات وأنظمة وتدابير في مجال التجارة الإلكترونية تراعي اعتبارات التنمية تتخذ على الصعيدين الوطني والدولي على السواء لبناء القدرات لكي تتمكن البلدان من تقليل الاختلالات التكنولوجية.

31 - ويتفاوض حاليا أكثر من 80 عضوا في منظمة التجارة العالمية بشأن القواعد التجارية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في إطار مبادرة البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية[26]. وقد اختار العديد من البلدان النامية عدم الدخول في مفاوضات التجارة الإلكترونية في إطار هذه المبادرة، وفضلت أن تقوم أولا ببناء قدراتها التنظيمية والمؤسسية وحماية حيزها السياساتي لتحقيق أهداف التنمية في هذا المجال السريع التطور. ومن المرجح أن تؤثر النتيجة المحتملة للمفاوضات على حوكمة مختلف أبعاد التجارة الإلكترونية، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لجميع البلدان. وتثار أيضا أسئلة رئيسية بشأن ما إذا كان من المحتمل أن تكون نتائج المفاوضات تكون متعددة الأطراف وسبل حصول ذلك وبشأن النتيجة التي ستمكن البلدان النامية (المشاركة وغير المشاركة على السواء) على أفضل نحو من تسخير الفوائد المحتملة للتجارة الإلكترونية من أجل التنمية المستدامة[27]. وينبغي النظر أيضا في المناقشات المتعلقة بوضع آليات خاصة للمعونة والتدريب، وبالتعاون في إنشاء بنى تحتية رقمية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا للمساعدة في تحولها الرقمي[28].

(25) *COVID-19 and E-Commerce: A Global Review* (United Nations publication, 2021).

(26) *What is at Stake for Developing Countries in Trade Negotiations on E-Commerce? The Case of the Joint Statement Initiative* (United Nations publication, 2012).

(27) WTO, General Council, "The legal status of 'Joint Statement Initiatives' and their negotiated outcomes", document WT/GC/W/819/Rev.1 of 30 April 2021.

(28) UNCTAD, "Readying regional trade agreements for future crises and pandemics", 21 January 2021.

32 - وأخيرا، ينبغي للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية أن يضع خريطة طريق واضحة لتعزيز النظام التجاري القائم على القواعد من أجل تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومنفتح وغير تمييزي ومنصف قائم على القواعد (الغاية 17-10 من أهداف التنمية المستدامة). ويتعين على سبيل الأولوية إعادة العمل بالإجراءات الفعالة المؤلفة من خطوتين لتسوية المنازعات عن طريق إنهاء المأزق الحالي في هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التي تشكل حجر الزاوية في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد (انظر A/75/225).

ثالثا - كيف استجابت البلدان

33 - أسهمت الظروف الاقتصادية السابقة للجائحة والقدرة على تعبئة موارد إضافية بدور هام في قدرة البلدان على الاستجابة لأزمة كوفيد-19. وفي حين تحرص الحكومات على مواصلة خطط التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة، فإن تنفيذ تلك الخطط محدود بسبب قيود الميزانية. ومما يثير القلق بوجه خاص عدم الاستقرار المالي الناجم عن الاقتراض الحكومي الإضافي.

34 - وبالنسبة للكثير من البلدان، قد يكون من الصعب دعم الالتزامات الناشئة عن ارتفاع الدين وخدمته. ومن شأن أي ارتفاع في أسعار الفائدة أن يشكل ضغوطا على الاقتراض الوطني والخاص على السواء، وهو أمر تترتب عليه تداعيات سلبية على الاستثمارات وتدفقات التجارة الدولية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المحدودة بدرجة أكبر في مواردها وحيزها السياساتي المالي.

ألف - التدابير التجارية للتخفيف من صدمات العرض والطلب

35 - مع تكثف الجهود الرامية إلى تطوير سبل فعالة لتشخيص الإصابة بفيروس كوفيد-19 وعلاجاته واللقاحات المضادة له، وتسارع وتيرة تقديم جرعات اللقاح منذ كانون الأول/ديسمبر 2020، ظهرت تحديات أمام وقف "القومية اللقاحية" وتأمين إمكانية إتاحة اللقاح للجميع في كل أنحاء العالم في الوقت المناسب وبصورة منصفة وتكلفة ميسورة. وأصبح التضامن العالمي والإجراءات المنسقة لدعم توفير اللقاحات للجميع خطوة أساسية لإنقاذ الأرواح وسبل العيش، وكذلك لكي يتعافى الاقتصاد العالمي ويعيد البناء بشكل أفضل بطريقة شاملة ومستدامة[29].

36 - ولوحظت قيود تجارية طارئة من جانب واحد في العديد من البلدان منذ أوائل عام 2020. وبحلول آذار/مارس 2021، نفذت 88 بلدا بحسب التقارير قيودا على الصادرات (حظر التصدير، والقيود، ومتطلبات الترخيص)، مما أثر بصورة مباشرة على المنتجات بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية، ومطهرات الأيدي والأسطح، والمستحضرات الصيدلانية، والمواد الغذائية، والأجهزة الطبية[30].

37 - وتواجه معظم البلدان النامية نفس الصعوبات فيما يتعلق بالحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19. ويتركز الإنتاج في عدد قليل من البلدان، ويتم إنتاج المكونات النشطة اللازمة في مراحل مختلفة من سلسلة الإمداد في مجموعة من البلدان[31]. ومع إعطاء منتجي اللقاحات الرئيسيين وموردي المواد الخام الأولوية للتوريد المحلي، تلحق هذه القيود أبلغ الضرر بأشد الفئات حرمانا في العالم.

(29) UNCTAD, "United Nations Trade Forum 2021: towards a green and inclusive recovery", 14 and 15 June 2021.

(30) UNCTAD, "COVID-19 and NTMs".

(31) WHO, "WHO Director-General's opening remarks at the 148th session of the Executive Board", 18 January 2021.

38 - وفي حين يستمر نشر اللقاحات بوتيرة متسارعة، فإن التفاوت في الحصول على اللقاحات يهدد بتعميق أوجه عدم المساواة. وحتى 16 أيار/مايو 2021، كانت قد قدمت 1,5 بليون جرعة، إلا أن 10 بلدان مثلت 77 في المائة من ذلك المجموع[32]. ومثلت أفريقيا أقل من 2 في المائة من مجموع جرعات اللقاح المقدمة على الصعيد العالمي، ومثلت البلدان المنخفضة الدخل 0,3 في المائة. وبالمعدلات الحالية، لن يتم تطعيم معظم الناس في البلدان الأفريقية قبل عام 2023.

39 - ومع أن قواعد منظمة التجارة العالمية تراعي القيود المفروضة على الصادرات في حالات الطوارئ، فإن بعض البلدان لم تخطر المنظمة بالتدابير التي اتخذتها، وهو شرط مسبق ضروري للشفافية[33]. وقد أعطت البلدان الأكبر وجهات تصنيع اللقاحات الأولوية للعقود الثنائية، مما أثر سلبا على الجهود العالمية الرامية إلى شراء اللقاحات اللازمة للبلدان النامية.

40 - ويهدف مرفق كوفاكس إلى إتاحة بليوني جرعة لما نسبته 20 في المائة من أشد السكان ضعفا في البلدان المشاركة[34]. إلا أن المرفق لم يشحن سوى 65 مليون جرعة إلى 124 بلدا مشاركا بحلول نهاية أيار/مايو 2021[35]. وهذا أمر مثير للقلق الشديد، إذ يظل 80 في المائة من السكان في البلدان النامية مستبعدين من تغطية اللقاحات[36]. ومن الأمور الواعدة أن مجموعة البلدان السبعة أعلنت في حزيران/يونيه 2021 التزامها بتوفير بليون جرعة لقاح خلال العام المقبل[37].

41 - وعلى الرغم من توافق الآراء العالمي الناشئ على ضرورة التعامل مع اللقاحات باعتبارها منفعة عامة عالمية[38]، لم يتم بعد إحراز تقدم كبير في التقاسم الطوعي للملكية الفكرية والبيانات والمعارف في إطار مجموعة النفاذ إلى مجمع الوصول إلى التكنولوجيا فيما يتعلق بكوفيد-19.

باء - السياسات الوطنية التي تحدث أثراً على التجارة

1 - تيسير النقل والتجارة

42 - تظل هناك شواغل فورية بشأن تيسير النقل والتجارة أثارتها الجائحة وكذلك الاعتبارات الطويلة الأجل، مثل التحولات المحتملة في تصميم سلاسل الإمداد، وأنماط العولمة، وعادات الاستهلاك والإنفاق، وبوجه عام زيادة التركيز على تقييم المخاطر والحد من الضعف. وفي عالم ما بعد كوفيد-19، من المرجح أن تقصر سلاسل الإمداد ومن المرجح أن يزداد التكرار (على سبيل المثال الحفاظ على فائض المخزون).

43 - وأبرزت الجائحة أيضا دور التكنولوجيا والابتكار كأداتين رئيسيتين للتخفيف والتكيف. وتسارعت وتيرة الرقمنة في سلاسل الإمداد وشبكات توزيعها، بما في ذلك النقل واللوجستيات. وسيصبح اعتماد حلول تكنولوجية

(32) Our World in Data. اطلع عليه في 17 أيار/مايو 2021.

(33) Dhar, "Technical regulations in the WTO".

(34) Gavi Alliance, "COVAX explained", 3 September 2020.

(35) بيان المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هنريتا فورد، 17 أيار/مايو 2021.

(36) Anna Rouw and others, "Global COVID-19 vaccine access: a snapshot of inequality" (Kaiser Family Foundation, 17 March 2021).

(37) Carbis Bay G7 summit communiqué, 13 June 2021.

(38) قرار جمعية الصحة العالمية WHA73.1، المعنون "الاستجابة لجائحة كوفيد-19".

وابتكارات ذات صلة شرطا أساسيا. وأظهرت الأزمة أن المجالات التي كان لها السبق في استيعاب التكنولوجيا (مثل منصات التجارة الإلكترونية والمنصات الشبكية، وحلول تقنيات سلسلة الكتل، واللوجستيات المقدمة من طرف ثالث والمزودة بإمكانات تكنولوجيا المعلومات) تمكنت من الصمود بشكل أفضل أمام العاصفة.

44 - وبرهنت هذه التطورات بالحجة الدامغة على أهمية دعم عمليات بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال الاستثمار في تقييم المخاطر والتأهب لها، وتمكين استيعاب الرقمنة، وتعزيز خطة الاستدامة والعمل المناخي، وتمكين التجارة الحرة والميسرة، وتسخير البيانات لصنع السياسات المستنيرة والقائمة على الأدلة في مجال تيسير النقل والتجارة. ويتطلب التعامل مع التهديدات الصحية العابرة للحدود التي تصدم شبكات النقل اتخاذ تدابير استجابة سياساتية متضافرة ومنسقة.

2 - حماية المستهلك

45 - أدت التدابير المتصلة بالجائحة إلى التعجيل بنمو التجارة الإلكترونية. ولا يقتصر الأمر على أن المستهلكين باتوا يتسوقون عبر الإنترنت بتواتر أكبر، بل تزايد استخدامهم للإنترنت لالتماس الترفيه وكذلك لالتماس المعلومات المتصلة بالصحة بدلا من القنوات الإخبارية التقليدية[39]، [40]. وحدثت بالتوازي مع ذلك زيادة في ممارسات تجارية محددة غير نزيهة ومضللة ومسيئة، مما أضر بالمستهلكين وترك أشد الفئات ضعفا محرومة بشكل متزايد.

46 - وشملت تدابير إنفاذ القانون ضد هذه الممارسات فرض عقوبات على التلاعب بالأسعار وغيره من الممارسات التجارية غير النزيهة؛ وإعمال مراقبة قوية ومتيقظة للأسواق؛ وإصدار تحذيرات و/أو توصيات لمؤسسات العمل التجاري لتشجيع الامتثال عند الاقتضاء؛ وإصدار أنظمة وتوجيهات وبيانات سياساتية جديدة.

47 - وعلى الصعيد العالمي، زادت بشدة حالات التلاعب بأسعار المنتجات الاستهلاكية الأساسية المتعلقة بالنظافة الصحية مثل الأقنعة ومطهر اليدين والمنتجات المنزلية الأساسية. وفي جنوب أفريقيا، تلقت لجنة المنافسة في الفترة بين آذار/مارس وآب/أغسطس 2020 عددا غير مسبوق من الشكاوى، يعادل شكاوى خمس سنوات في الظروف العادية[41]. وتتعلق جميع الشكاوى بالمغالاة في تسعير المنتجات الغذائية الأساسية ومنتجات الوقاية الأساسية.

48 - وفي قطاع الطيران والسفر في العديد من البلدان، واجه المستهلكون مشاكل تتعلق بإلغاء الترتيبات واسترداد المبالغ المدفوعة. وردا على ذلك، تمكنت بعض سلطات حماية المستهلك من التدخل. وأكدت السلطات في أستراليا والصين والولايات المتحدة، وفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، علنا على ضرورة أن تحترم الشركات العاملة في صناعة السياحة حق المستهلكين في استرداد مبالغهم المدفوعة بالكامل (انظر TD/B/C.1/CPLP/23).

49 - واستهدفت مؤسسات العمل التجاري المنعدمة الضمير المستهلكين الضعفاء، ولا سيما النساء، الذين يسعون إلى كسب دخل إضافي أو تحسين مستوى معيشتهم أثناء الجائحة. وفي هذا الصدد، قامت لجنة

(39) UNCTAD and Netcomm Suisse E-commerce Association, "COVID-19 and E-commerce: findings from a survey of online consumers in 9 countries", document UNCTAD/DTL/STICT/INF/2020/1, October 2019.

(40) المرجع نفسه.

(41) رد لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا على استبيان الأونكتاد.

المنافسة وحماية المستهلك في أيرلندا بحملة في أيار/مايو 2020 استخدمت فيها إعلانات رقمية على وسائل التواصل الاجتماعي لتنبيه المستهلكين الضعفاء إلى المخاطر التي يحتمل أن تترتب على انضمامهم لمخطط هرمي واحتمال خسارة أموالهم واكتساب سجل جنائي (المرجع نفسه).

3 - سياسة المنافسة

50 - أتاح الاستخدام المتزايد للخدمات الإلكترونية خلال الجائحة للمنصات الرقمية أن تنمو حجماً وتزداد قوةً. وزادت الرسملة السوقية لشركات التكنولوجيا في قائمة أفضل 100 شركة على مستوى العالم بنسبة 71 في المائة في الأشهر الاثني عشر المنتهية في آذار/مارس 2021، بقيادة أبل ومايكروسوفت وألفابيت وفيسبوك. وحتى آذار/مارس 2021، كانت 7 من أكبر 10 شركات في العالم من حيث الرسملة السوقية منصات رقمية، يوجد مقر اثنين منها في الصين و 5 في الولايات المتحدة، مع احتلال شركة أبل المركز الأول من حيث القيمة بوجه عام[42].

51 - واتخذت العديد من هيئات المنافسة في جميع أنحاء العالم مبادرات تشريعية وتنظيمية لتعديل نظمها الخاصة بالمنافسة بحيث تتواءم مع خصائص المنصات الرقمية. فعدلت ألمانيا قانون المنافسة لديها، واستحدثت المفوضية الأوروبية قانون الأسواق الرقمية وأداة جديدة للمنافسة للسماح للمفوضية بدراسة الأسواق على نطاق أوسع وجمع الأدلة وإجراء مشاورات غير رسمية مع الجهات الفاعلة في السوق، وأصدرت اليابان مبادئ توجيهية وتوصيات تستهدف الممارسات غير النزيهة أو التي تضر بالمنافسة من جانب المنصات (انظر TD/B/C.I/CLP/57).

52 - وما فتئت هيئات المنافسة في العديد من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة، بما فيها الاتحاد الروسي والأرجنتين وإندونيسيا وباكستان والبرازيل وتركيا ومصر، تتعامل بيقظة مع الممارسات المناهضة للمنافسة وعمليات الدمج والاستحواذ التي تشمل منصات رقمية، على الرغم من هذه التحديات (المرجع نفسه).

53 - واتخذت هيئات المنافسة أيضاً تدابير لتخفيف حدة التحديات التي تتعلق مباشرة بالجائحة. ونظرا للصعوبات المالية المتزايدة التي واجهتها الشركات خلال تدابير الإغلاق الشامل، ركزت هيئة المنافسة الكينية إخطاراتها المتعلقة بالدمج على أساس الدفاع عن الشركات المخفقة وحالات اعتماد مسارات سريعة لضمان بقائها[43]. وفي البرازيل، أذنت هيئة المنافسة في حزيران/يونيه 2020، كإجراء استثنائي، بالتعاون بين الشركات المتنافسة في صناعة الأغذية والمشروبات من أجل التخفيف من آثار الأزمة. وقد أتاح هذا التعاون للكيانات التجارية في هذا القطاع الرئيسي، ولا سيما صغار تجار التجزئة، استئناف أنشطتها[44].

(42) انظر PricewaterhouseCoopers, “Global top 100 companies”, March 2021.

(43) انظر قانون المنافسة في كينيا، رقم 12 لعام 2010، المادة 46 (2).

(44) Administrative Council for Economic Defense, “Cade authorizes collaboration among Ambev, BRF, Coca-Cola, Mondalez, Nestlé and Pepsico due to the new coronavirus crisis”. Available at http://en.cade.gov.br/cade-authorizes-collaboration-among-ambev-brf-coca-cola-mondelez-nestle-and-pepsico-due-to-the-new-coronavirus-crisis.

جيم - كيف استجاب الناس؟

1 - استراتيجيات صغار التجار عبر الحدود[45]

54 - ما برحت التجارة غير الرسمية عبر الحدود سمة رئيسية من سمات المشهد الاقتصادي والاجتماعي الأفريقي، حيث تمثل ما يصل إلى 40 في المائة من التجارة الإقليمية. ونتيجة للمرونة التي تتيحها، وصغر رأس المال الأولي اللازم لها، وفرص الكسب التي توفرها في المناطق الحدودية التي لا يتوفر فيها بديل آخر، تشكل النساء النسبة الكبرى من التجار غير الرسميين، حيث يمثلن 70 إلى 80 في المائة في بعض البلدان[46].

55 - ومع إغلاق الحدود نتيجة للأزمة الصحية العالمية، ألحقت القيود المفروضة على حرية التنقل ضررا فادحا بالأشخاص الذين يرتزقون من القيام برحلات منتظمة بين البلدان. وخلال الموجة الأولى من الجائحة، أدت تدابير الإغلاق الشامل إلى وقف الأنشطة عبر الحدود.

56 - وبدأ البعض في اختيار موردي منتجاتهم محليا، وقرر آخرون الاعتماد على خدمات شركات النقل، في حين اعتبر آخرون التجارة الإلكترونية بديلا يمكن أن يكتب له النجاح. وقرر بعض التجار زراعة المنتجات الخاصة بهم وقاموا بطرحها في السوق بأنفسهم.

57 - بيد أن هذه التحولات مكلفة. فالرسوم التي تفرضها شركات النقل تنتقص من الإيرادات الهزيلة التي يحصل عليها التجار. والحصول على المنتجات من موردين محليين يحرم التجار من فوائد شراء منتجات بأعلى جودة وأفضل سعر، بما في ذلك الاستفادة من أسعار الصرف المواتية لهم. ويتطلب امتهان الزراعة بناء مهارات جديدة[47].

58 - ولتفادي الاضطرار إلى مواجهة الإجراءات الرسمية الحدودية القديمة أو الجديدة المتعلقة بكوفيد-19 وللإبقاء على الأعمال جارية، يلجأ العديد من التجار إلى عبور الحدود بشكل غير رسمي. وتنطوي طريقة مزاولة التجارة هذه على مخاطر متزايدة، إذ تعرض التجار، ولا سيما النساء، للمخاطر الصحية والمضايقات والرشاوى والغرامات ومصادرة البضائع إذا تم ضبطهم من قبل سلطات الحدود. فعلى سبيل المثال، أحصى موظفو الهجرة في جمهورية تنزانيا المتحدة مؤخرا أكثر من 200 نقطة دخول غير مأذون بها بين جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.

59 - ولمعالجة التحديات التي تواجهها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتجار الحدود غير الرسميين، أنشأ بنك التنمية الأفريقي منصة Fashionomics Africa، وهي سوق رقمية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مجال صناعة الملابس لربط رائدات الأعمال بالأسواق الرقمية.

60 - وبالنسبة للسلطات المركزية، لا تقتصر المهمة على تيسير التجارة عبر الحدود من خلال تبسيط نظم التجارة مثلا، بل تتمثل أيضا في إخطار التجار بالمتطلبات وتعريفهم بها. وينبغي أن تقوم السلطات

(45) يستند جزء كبير من هذا الفرع إلى معلومات مباشرة جمعها الأونكتاد خلال حلقات عمل تدريبية نظمت عند المعابر الحدودية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي.

(46) *Borderline: Women in Informal Cross-Border Trade in Malawi, the United Republic of Tanzania and Zambia* (United Nations publication, 2019).

(47) انظر https://digital.intracen.org/issue1-21/focus-cross-border-trade/.

بتبسيط المتطلبات وتهيئة ظروف جذابة حتى يرغب رواد المشاريع الصغيرة في إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم، عن طريق قيامها مثلا بإرخاء إجراءات التسجيل الرسمية أو جعل التسجيل ممكنا على الحدود[48].

2 - السياحة

61 - أدت القيود المفروضة على السفر، وتدابير التباعد البدني، وتقلص إيرادات المستهلكين المتاحة للترفيه إلى توقف السياحة بصورة شبه تامة. ويتألف هذا القطاع الشديد التجزؤ من مجموعة متنوعة واسعة من الجهات التشغيلية، يتراوح نطاقها من الشركات الدولية الكبيرة إلى المؤسسات المحلية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وكثير من هذه المؤسسات في هذا القطاع تملكه أو تديره نساء[49]. وتتسم السياحة بكثافة اليد العاملة وترتبط ارتباطا وثيقا بقطاعات أخرى، مثل صناعتي الأغذية والمشروبات. ويتسبب كل تخفيض في الإنفاق في خفض إجمالي الناتج المحلي بمقدار 2,5 ضعف بسبب هذه الآثار غير المباشرة[50].

62 - ومع إرخاء التدابير التقييدية تدريجياً، بدأت تظهر بعض السمات الجديدة المتصلة بمطالب السياح. وتشمل هذه السمات تفضيل قضاء الإجازة دون السفر إلى الخارج أو السفر لمسافة قصيرة إلى بلدان مجاورة؛ وتجنب الطيران؛ وتفضيل توفير الاحتياجات ذاتيا والإقامة الخاصة على الفنادق وتفضيل المناطق الريفية على المدن؛ وتفضيل الأنشطة التي تمارس في الهواء الطلق. وتعتمد البلدان النامية في معظمها على السياح الدوليين الوافدين. وإلى جانب الخلل الحاد في التقدم المحرز في مجال التطعيم، من المرجح أن تشهد معظم البلدان النامية، بعد عام 2020 القحط، سنة عسيرة أخرى في عام 2021 مع احتمال أن ينخفض متوسط عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة تتراوح بين 75 و 63 في المائة مقارنة بمستويات عام 2019، مما يتسبب في خسارة في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3 في المائة في غياب أي تدابير تخفيفية[51].

63 - ورغم أن آفاق قطاع السياحة لا تزال تكتنفها أجواء ضبابية شديدة الكثافة، فإن التحولات في تفضيلات المسافرين قد تحبذ المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتمثل السياحة الزراعية والسياحة البيئية والسياحة المجتمعية أمثلة على نماذج السياحة الموجهة نحو هذه المؤسسات التي تلبي تفضيلات السياح الجديدة وتحقق أهدافا مثل المساواة بين الجنسين، ولا سيما في مجال ريادة الأعمال.

64 - ويمكن أن تزدهر نماذج الأعمال هذه إذا لم تكن هذه التحولات ردود فعل مؤقتة تجاه الجائحة، بل مؤشر تقريبي على نشوء اتجاه جديد في السياحة. كما أنها ستتطلب وضع سياسات محددة الهدف لدعم أهداف من قبيل التمكين الاقتصادي والتنمية الريفية للمرأة[52].

---

(48) المرجع نفسه.

(49) World Tourism Organization (UNWTO), *Global Report on Women in Tourism*, 2nd ed. (Madrid, 2019).

(50) UNCTAD, “Covid-19 and tourism, an update: assessing the economic consequences”, 2021.

(51) المرجع نفسه.

(52) *A Gender Assessment of Myanmar and of the Inle Lake Area with a Focus on the Agriculture and Tourism Sectors* (United Nations publication, 2020).

رابعا - الأثر على خطة عام 2030

ألف - الأثر على حصة صادرات أقل البلدان نموا

65 - تؤكد الغاية 17-11 من أهداف التنمية المستدامة من جديد أحد النواتج المستهدفة الرئيسية لإعلان وبرنامج عمل اسطنبول لعام 2011، وهو مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بحلول عام 2020.

الشكل الخامس

حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية، 2000-2020

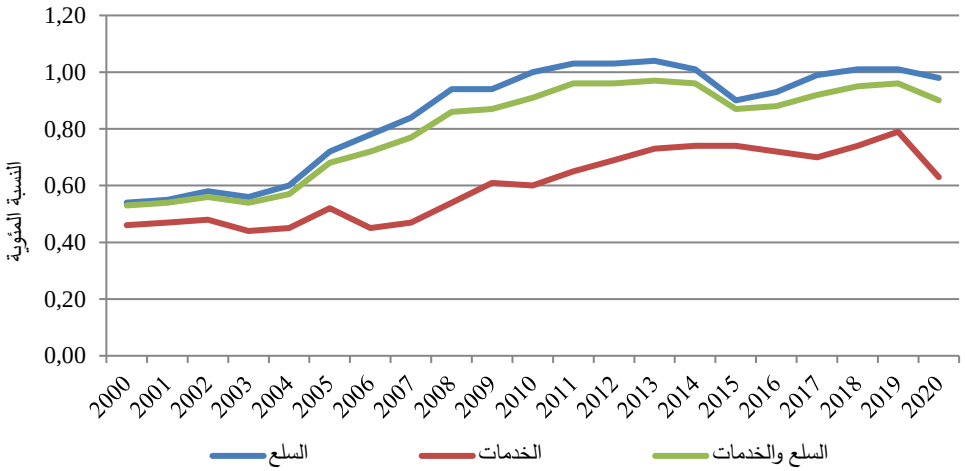

المصدر: مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وبوابة SDG Trade Monitor.

66 - ويبين الشكل الخامس أنه منذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020، ظلت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية من السلع والخدمات باتساق دون تلك الغاية بكثير. وفعليا، انخفضت حصتها من التجارة العالمية بمقدار 0,06 نقطة مئوية من 0,96 في المائة في عام 2011 إلى 0,90 في عام 2020. ويتصادف أن هذا هو بالضبط نفس التغيير الذي حدث بين عامي 2019 و 2020، وهو ما يعني انعكاس مسار اتجاه النمو على مدار خمس سنوات في حصة الصادرات العالمية لأقل البلدان نموا.

67 - ويتصل جزء كبير من تركيز الغاية 17-11 من أهداف التنمية المستدامة بالتكاليف التجارية الناشئة عن الزيادة غير المتناسبة في التدابير غير الجمركية المتعلقة بالصادرات بالنسبة لأقل البلدان نموا[53] وضعف وصول صادراتها إلى الأسواق بسبب الافتقار إلى القدرة على الاتصال المادي بالأسواق الدولية[54]. وفي حين تمثل هذه الأمور حواجز كبيرة، فإن أقل البلدان نموا ستمنع من إحراز تقدم ثابت ومستدام ما دامت صادراتها ترتبط جوهريا بتقلب أسعار السلع الأساسية.

(53) Alessandro Nicita and Marina Murina, "Trading with conditions: the effects of sanitary and phytosanitary measures on lower income countries' agricultural exports", 2014.

(54) على سبيل المثال، يوجد العديد من أقل البلدان نموا في أسفل تصنيفات الربط البحري المباشر الذي يقاس بمتوسط عدد الشحنات العابرة. انظر إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat)، Liner shipping connectivity index.

68 - والواقع أن انخفاض حصة أقل البلدان نموا من الصادرات في هذه الفترة يمكن أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية في الفترة بين عامي 2011 و 2015 (انظر الشكل الخامس). وما لم يحدث تغيير هيكلي متضافر، يتم فيه الابتعاد عن الاعتماد على السلع الأساسية والتحرك صعودا من خلال سلاسل القيمة، ستظل حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية أقل بكثير من الحصة البالغة 1,92 في المائة المحددة في الغاية 17-11 من أهداف التنمية المستدامة.

باء - الآثار على عدم المساواة

1 - تباين الآثار بين مختلف فئات أصحاب الدخل والقطاعات

69 - كان للجائحة تأثير قوي وسلبي على مختلف فئات أصحاب الدخل والقطاعات والبلدان ونوع الجنس، مما أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

70 - وقد تمكنت البلدان المتقدمة النمو من ضخ أموال طائلة لتنشيط اقتصاداتها وحماية الدخول. وليس من المستغرب أن البلدان النامية كانت أقل قدرة على القيام بذلك. ففي عام 2020، أنفقت البلدان المرتفعة الدخل في المتوسط أكثر من 10 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي لعام 2020 كدعم مالي للناس والشركات، مقابل 2,5 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل[55].

71 - وأفاد الدعم الحكومي بشكل خاص العاملين في القطاعات الرسمية من خلال نظم استبقاء العاملين ودعم الوظائف، بينما كان مفيدا بقدر أقل للأشخاص العاملين لحسابهم الخاص، أو في القطاع غير الرسمي، أو بشروط تعاقدية فضفاضة.

72 - وعلى المدى القصير، ساعد الدعم الفوري في الحفاظ على الدخول. ألا أن هناك احتمالات مثيرة للقلق لحدوث بطالة طويلة الأجل، والانسحاب من القوى العاملة، ودمار المؤسسات بشكل دائم، وتسارع خطى الرقمنة والميكنة التي تفضل الوظائف التي تتطلب مهارات.

73 - وكان للتفاوتات في إمكانية الوصول إلى وصلة إنترنت ومعدات أجهزة وبرامجيات موثوقة وميسورة التكلفة أثر على القدرة على العمل عن بعد، بالإضافة إلى ما ترتب على ذلك من آثار على إمكانية التعلم والحصول على الخدمات عن طريق الإنترنت. وسيؤدي ذلك إلى زيادة توسيع أوجه عدم المساواة القائمة سلفا.

74 - ولا تزال التكلفة البشرية والاقتصادية للجائحة تعيق تحقيق خطة عام 2030. فقد أدت الأزمة إلى إضاعة الكثير من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ عام 2015 وتعميق أوجه عدم المساواة القائمة فيما بين البلدان والفئات السكانية. ولما كان الأثر الاقتصادي للجائحة قد نقل عن طريق التجارة وعظمته سلاسل القيمة العالمية، فقد ألحقت الأزمة أشد الضرر بالبلدان التي تعتمد على عدد قليل من السلع الأساسية والخدمات وتلك التي تعتمد على الواردات في تحقيق سبل عيش الناس وصحتهم، بما في ذلك اللقاحات. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 119 و 124 مليون شخص قد دفعوا إلى هوة الفقر المدقع في عام 2020[56].

(55) International Monetary Fund, "Fiscal monitor database of country fiscal measures in response to the COVID-19 pandemic: additional spending and forgone revenue in response to the COVID-19 pandemic", 2021.

(56) Christoph Lakner and others, "Updated estimates of the impact of Covid-19 on global poverty: looking back at 2020 and the outlook for 2021", World Bank Blogs, Data Blog, 11 January 2021.

75 - وفي الوقت الحالي، يتجلى عدم المساواة في الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على الواردات في الحصول على الإمدادات الطبية واللقاحات الأساسية. وقد أسفرت سلسلة من التدابير التقييدية التجارية التي فرضها مصدرون رئيسيون من جانب واحد وبدون تنسيق عن فجوة واسعة في الإمدادات الطبية بين البلدان الغنية والفقيرة. وفي النصف الأول من عام 2020، استفاد كل مقيم في البلدان المرتفعة الدخل، في المتوسط، من واردات بقيمة 10 دولارات من المنتجات المتصلة بكوفيد-19 شهرياً، مقارنة بواردات قيمتها سنت واحد فقط من هذه المنتجات للبلدان المنخفضة الدخل.

76 - وبالمثل، أبرزت الجائحة أن الأمن الغذائي لا يزال يمثل مشكلة رئيسية للعديد من البلدان النامية، حيث عطلت سلاسل الإمدادات الغذائية وفرضت قيود على الصادرات وبدأ تكديس الأغذية، مما أثر سلبا على البلدان المستوردة الصافية للأغذية. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن ما لا يقل عن 155 مليون شخص في 55 اقتصادا كانوا في أزمة أمن غذائي أو أسوأ في عام 2020، بزيادة قدرها 20 مليون شخص عن عام 2019[57].

77 - ولحق ضرر بالغ بشكل خاص بالبلدان التي تعتمد على السياحة وتلك التي تعتمد على التحويلات المالية، حيث أدى فرض قيود على السفر إلى وقل تنقل الأشخاص فجأة. وانخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 74 في المائة، من حوالي 1,5 بليون سائح في عام 2019 إلى حوالي 381 مليون سائح في عام 2020[58]. ومثل ذلك في مجموعه خسارة تبلغ نحو 1,3 تريليون دولار من نفقات السياحة الدولية[59]. وكان للقيود المفروضة على السفر أيضاً تأثير عميق على حركة العمالة عبر الحدود، بما في ذلك التنقل المؤقت.

78 - وفيما يتعلق بالتحويلات المالية، أفاد البنك الدولي بأن تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية في عام 2020 انخفضت بنسبة 1,6 في المائة إلى 540 بليون دولار. وكان الانخفاض أقل بكثير مما كان متوقعا من قبل[60]. وتقلصت أيضاً الخدمات الإبداعية التي تنطوي على الحضور الشخصي للمستهلكين. فعلى سبيل المثال، انخفض في عام 2020 مجموع إيرادات الصناعات الثقافية والإبداعية في الاتحاد الأوروبي بنسبة 31 في المائة، حيث سجل قطاعا الموسيقى والفنون الاستعراضية خسائر ضخمة تراوحت بين 75 و 90 في المائة[61].

79 - وفي المقابل، تقدمت الرقمنة بشكل ملحوظ في ظل الجائحة. وأتاح التحول الرقمي زيادة تكامل الكيانات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والنساء والشباب، وخلق فرصا للأنشطة القائمة على المعرفة، بما في ذلك الخدمات الإبداعية القابلة للرقمنة[62]. غير أن هذه التطورات تؤكد على الفوارق الرقمية

(57) Global Network Against Food Crises and Food Security Information Network, "2021 Global report on food crisis: joint analysis for better decisions", In Brief, 5 May 2021.

(58) UNWTO, "2020: worst year in tourism history with 1 billion fewer international arrivals", 28 January 2021.

(59) المرجع نفسه.

(60) World Bank, "Defying predictions, remittances flows remain strong during COVID-19 crisis", press release, 12 May 2021.

(61) UNCTAD, "Unlocking potential of intellectual property rights to support the creative economy", 18 May 2021.

(62) قرار الجمعية العامة 198/74، المعنون "السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، 2021".

الكبيرة التي لا تزال تميز العالم من حيث استعداد البلدان للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها، وهو ما يمكن أن تكون له آثار على التنمية الطويلة الأجل.

2 - تباين الآثار الجنسانية

80 - أدت الجائحة أيضاً إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وتفيد منظمة العمل الدولية بأنه فقدت في عام 2020 ساعات عمل تتوافق مع فقدان 255 مليون وظيفة على أساس التفرغ[63]. وبوجه عام، تأثرت المرأة بفقدان العمل بدرجة أكبر من الرجل لأسباب عدة: فالأنشطة الاقتصادية للمرأة تتركز في القطاعات التي تضررت على النحو الأشد بتدابير الإغلاق الشامل، ولا سيما قطاع الخدمات؛ وتسم الوظائف التي تشغلها المرأة بطابع عرضي وموسمي أكبر من تلك التي يشغلها الرجل؛ وتشغل المرأة وظائف يرجح بدرجة أقل أن تكون من النوع الذي يؤدى عن بعد.

81 - ومما يبعث على قلق أكبر أن عدد النساء اللاتي غادرن سوق العمل في عام 2020 كان أكبر من عدد الرجال. ونتيجة للشعور بالإحباط من ضعف فرص الحصول على عمل أثناء الجائحة أو بعدها، والعبء المتمثل في تزايد المسؤوليات الأسرية المرتبطة بإغلاق المدارس[64] وتوفير الخدمات الصحية الأساسية في المنزل، توقف الكثير من النساء اللاتي فقدن وظائفهن عن البحث عن عمل من الأساس. وفي شيلي، بلغ انخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة، في آب/أغسطس 2020، نسبة 16,6 في المائة على أساس سنوي، مقارنة بنسبة 10 في المائة للرجال. وفي البرازيل، كانت النسبة 15 في المائة للنساء مقابل 9 في المائة للرجال. وفي تركيا، كانت 9 في المائة للنساء مقابل 5 في المائة للرجال[65].

82 - ويمكن أن يؤدي ترك القوى العاملة إلى ضياع المهارات والعزلة، وإلى البطالة الدائمة في نهاية المطاف. ويبين الشكل السادس أنه في البلدان التي زادت فيها نسبة انتشار كوفيد-19، كانت نسبة انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة أعلى مقارنة بالرجل.

(63) ILO, "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work".

(64) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "1 billion learners are still affected by school and university closures, as educational institutions start reopening around the world", press release, 29 April 2020.

(65) UNCTAD, "Gender and unemployment: lessons from the COVID-19 pandemic", 8 April 2021.

الشكل السادس

بطالة الإناث والذكور مقابل معدل انتشار كوفيد-19، تشرين الثاني/نوفمبر 2020

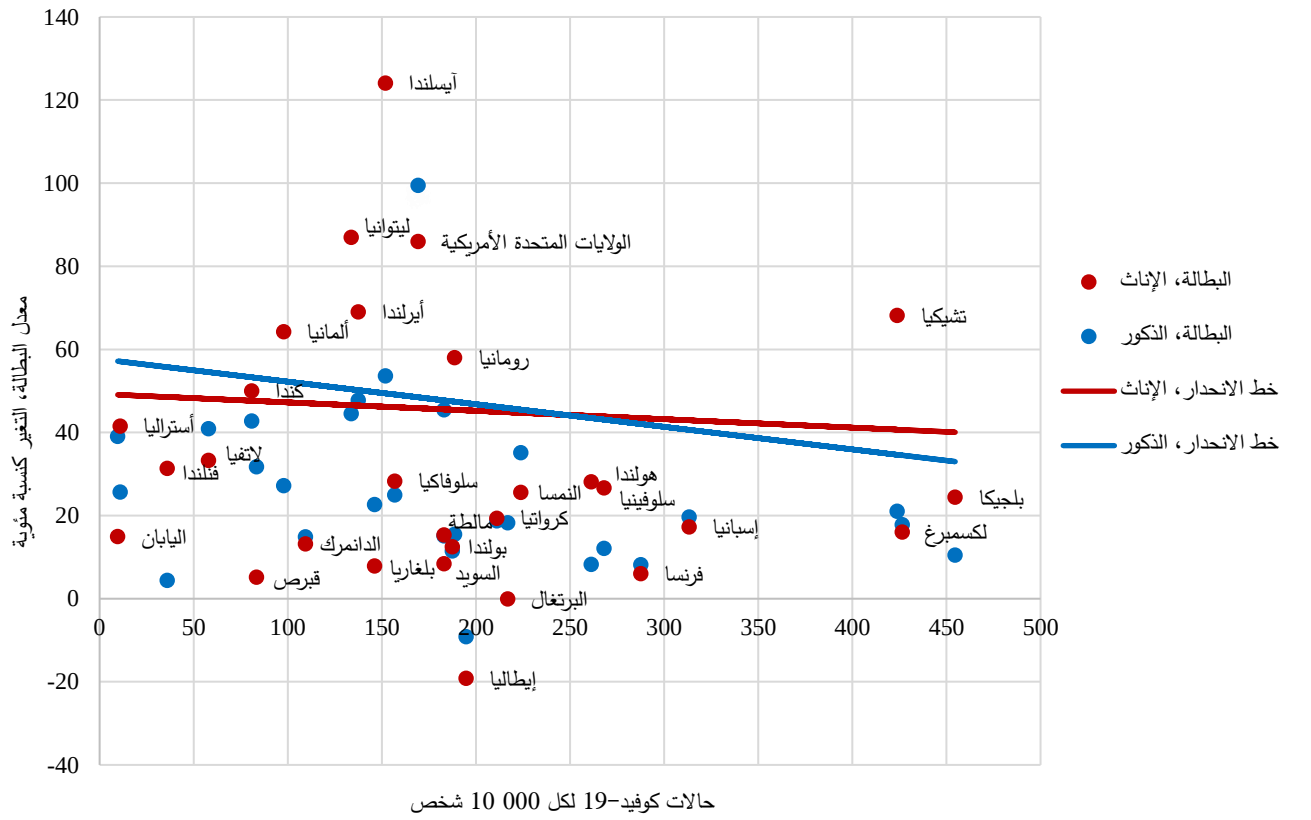

المصدر: حسابات الأونكتاد، استنادا إلى البيانات الواردة في Oxford COVID-19 Government Response Tracker, Blavatnik School of Government, University of Oxford؛ وقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ILOSTAT؛ والأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم.

83 - وكان من بين التحولات الإيجابية الرئيسية المسجلة خلال العقود الماضية زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، مما أسهم في انخفاض أوجه عدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. وهناك خطر أن تؤدي الجائحة إلى إبطال عقود من التقدم، وينبغي أن تعطي جهود التعافي الأولوية للإجراءات الرامية إلى إعادة المزيد من النساء إلى القوة العاملة باعتبار ذلك خطوة ضرورية لتحقيق الأهداف المرحلية الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة.

84 - وتعد الآثار المتفاوتة المترتبة على تراجع التجارة على النحو المبين في هذا التقرير بمثابة رسالة تذكيرية بضرورة إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف لضمان أن تعمل التجارة كقوة إيجابية، لا سيما للاقتصادات المحرومة والضعيفة، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن التأخير أن يجعل من المستحيل تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولا سيما الأهداف المتصلة بتخفيف حدة الفقر (الهدف 1)، والجوع (الهدف 2)، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف 5)، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8).

جيم - الأثر على ركيزة البيئة

85 - سيكون لعدد من التطورات التي استجدت مؤخرا على المستوى المتعدد الأطراف تأثير مباشر على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 12 و 13 و 14 و 15.

86 - ففيما يتعلق بالهدف 12، ومع بدء نفاذ التعديلات على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود بشأن النفايات البلاستيكية في كانون الثاني/يناير 2021، ينبغي أن تبدأ البلدان مرحلة التنفيذ الوطني للتعديلات وأن تعزز جهودها للانتقال إلى التصنيع التحويلي المستدام، بما في ذلك بدائل المواد البلاستيكية والإدارة الفعالة للنفايات.

87 - وترتبط الآفاق العالمية لتعزيز العمل المناخي في إطار الهدف 13 ارتباطا وثيقا بالتقدم المحرز في الدورة السادسة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ورغم أن الجائحة صاحبها تباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي أسفر عن انخفاض غير مسبوق في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 5,8 في المائة[66]، فإن هذا الانخفاض المؤقت ليس بديلا عن العمل المناخي العاجل.

88 - وتستحق الآثارُ المترتبة على التجارة من التدابير التي اعتمدتها البلدان للتصدي لتغير المناخ وجهودها للتعافي من جائحة كوفيد-19 اهتماماً كبيرا. فعلى سبيل المثال، تقترح بعض البلدان الصناعية تنفيذ ضرائب كربون حدودية تعديلية على واردات السلع الكثيفة الكربون. ومن المهم في الوقت نفسه النهوض بإجراءات التكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يؤدي تغير المناخ إلى آثار سلبية متزايدة على الإنتاج والتجارة.

89 - وتعتمد حماية الحياة والنظم الإيكولوجية البحرية في العالم في إطار الهدف 14 اعتمادا كبيرا على التعاون الدولي. ويحرز أعضاء منظمة التجارة العالمية تقدما نحو إبرام اتفاق بشأن إعانات مصائد الأسماك استناداً إلى الغاية 14-6 من أهداف التنمية المستدامة. وسيركز هذا الاتفاق المحتمل على بعض الإعانات المقدمة في مجال صيد الأسماك البحري، سعيا إلى ضمان عدم استفادة أنشطة الصيد الضارة وغير المستدامة من الدعم المالي العام. وثمة خطة مقترحة ستؤدي في حال تنفيذها إلى منع الإعانات التي تسهم في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وهي تتعلق بمسائل صيد الأرصدة السمكية التي يفرط في صيدها والطاقة المفرطة والإفراط في أنشطة استغلال الموارد السمكية. ولا تزال طرائق المعاملة الخاصة والتفاضلية مثارا للجدل في المفاوضات نظرا لأن بلدانا نامية مختلفة هي أيضا بلدان صيد كبيرة.

90 - ولحماية الحياة البرية في إطار الهدف 15، تتفاوض الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي حالياً بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، الذي سيحدِّد الأهداف والمسارات لحفظ وإدارة التنوع البيولوجي للعقد القادم وما بعده. ولضمان أن يكون الإطار المستقبلي فعالاً، ينبغي للأطراف أن تنظر في دور التجارة في سلع وخدمات التنوع البيولوجي باعتباره حافزاً إيجابياً للحفظ والاستخدام المستدام ولاستدامة سبل العيش. وبالمثل، ينبغي أن تدمَج في الإطار إجراءات الإلغاء التدريجي للحوافز الاقتصادية السلبية لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام، مثل مصائد السمك الضارة وإعانات الوقود.

(66) International Energy Agency, *Global Energy Review 2021: Assessing the Effects of Economic Recoveries on Global Energy Demand and CO2 Emissions in 2021* (Paris, 2021).

خامسا - استنتاجات: نحو تعاف مراع للبيئة وشامل للجميع من خلال التجارة

91 - بدأت التجارة العالمية بالفعل تشهد تعافياً بعد انخفاضها الهائل في عام 2020. إلا أن هذه العملية ما برحت متفاوتة بين المناطق، ومن المرجح أن تظل كذلك.

92 - وما برح الانتعاش تدفعه بدرجة كبيرة الاقتصادات في شرق آسيا، التي تتجاوز تدفقاتها التجارية بالفعل مستوياتها قبل الجائحة. ولا تزال معظم المناطق الأخرى في الخلف. ومن الأمور التي تدعو إلى قلقٍ كبير أن عملية التعافي في البلدان المنخفضة الدخل ستكون بطيئة بشكل خاص، لا سيما بالنظر إلى انخفاض معدلات التطعيم في تلك البلدان وبطء التقدم المحرز في تخطي العقبات التي تعترض سبيل حصول الجميع على لقاح عالمي. وستجد البلدان المنخفضة الدخل نفسها مستبعدة من الأسواق الدولية لفترة أطول، مما يجعل إعادة الاندماج أمراً أكثر صعوبة، وستكون في نهاية المطاف أقل قدرةً على المنافسة، ويصدُق ذلك بشكل أكبر على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

93 - وفي هذا الصدد، فإن الموعد النهائي المبكر لتحقيق الغاية 17-11 من أهداف التنمية المستدامة (مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بحلول عام 2020) قد فات. ومن المفهوم أن حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية انخفضت نتيجة للتدابير المتصلة بالجائحة. إلا أن حصة هذه البلدان في عام 2019 كانت بالضبط هي نفسها في عام 2011، مما يشير إلى عدم إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق تلك الغاية حتى عند استبعاد آثار الجائحة. وأي تقدم يحدث في المستقبل في هذا المجال سيكون على الأرجح نتيجة لتنويع صادرات أقل البلدان نموا وتزايد فصل نمو هذه الاقتصادات عن أسعار السلع الأساسية.

94 - وعلى نطاق شامل، تبدل الجائحة حاليا مسار الكثير من التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرز بالفعل نحو تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى الضغوط الواقعة على الأمن الغذائي، وإمدادات المنتجات الصحية واللقاحات، وسلاسل القيمة العالمية ككل، ومشاركة المرأة في العمل، زادت الجائحة الضغوط على النظام التجاري المتعدد الأطراف وعلى استعداد الأمم لاتباع نهج شفاف تعاوني يقوم على القواعد.

95 - وتعزيز التجارة العالمية أمر لا غنى عنه للتعافي من هذه الأزمة، ويجب أن يكون التعافي مراعيا للبيئة وشاملا للجميع على حد سواء. وجائحة كوفيد-19 ليست هي الأزمة الوحيدة. فوقوع حالة طوارئ مناخية وبيئية أمر لا يهدد بتقويض التقدم المحرز بالفعل فحسب بل يهدد أيضاً بتقويض آفاق التنمية للأجيال المقبلة. ولكن على الرغم من حجم الحزم المقدمة، فإن هذه التدخلات الحكومية لم تقم بعد بتطويع الاقتصادات الوطنية بالكامل لكي تمضي في مسار مكيف نحو النمو الطويل الأمد والتنمية المستدامة، في حين يظل القيام بإصلاح واسع للنظام المتعدد الأطراف أمرا تمس الحاجة إليه.